

تأملات حول التخطيط لسيناريوهات محتملة في الشرق الأوسط

(Some Reflections on Scenario Planning for the Middle East)

إيجي ناغاساوا
(Eiji NAGASAWA)

Quelques réflexions sur la planification de scénarios pour le Moyen-Orient

Les vagues des révolutions arabes, déclenchées par deux grands soulèvements populaires en Tunisie et en Egypte, pays situés sur la rive sud de la Méditerranée et dont l'importance est majeure au sein du monde méditerranéen, se sont immédiatement propagées à d'autres pays arabes, et ont également eu un impact significatif sur la montée d'actions collectives populaires sous forme de manifestations de rue ayant marqué le paysage politique un peu partout dans le monde en 2011. En fait, la nature entremêlée de ces vagues politiques laisse entendre l'existence d'une certaine dimension de «connectivité» au sein des systèmes régionaux, tel que le système régional arabe ou le système du Moyen-Orient. Mais ces soulèvements ont engendré des «crises» dans certains pays, en particulier des crises liées aux systèmes de l'Etat-nation fondés il y a une centaine d'années dans cette région, suite à la Première Guerre Mondiale. Ces crises ont été accompagnées d'incidents brutaux causés par des groupes militants islamistes. Les Japonais ont été choqués par l'assassinat d'otages japonais par des terroristes liés à Al-Qaïda à In Amenas en Algérie en Janvier 2013. Par conséquent, un enjeu politique important est apparu pour le Japon. En effet, il s'agit de prospecter l'avenir du monde méditerranéen, du monde arabe, et du Moyen-Orient en particulier, et ce dans l'intention d'élaborer des recommandations politiques qui permettent une meilleure utilisation des atouts dont dispose le Japon afin d'assurer la stabilité de cette région. L'objet de cette étude consiste à dévoiler quelques résultats obtenus par un projet de recherche sur la planification de scénarios pour le Moyen-Orient, organisé par un groupe de réflexion japonais de premier plan en matière d'affaires internationales.

١. الغاية من هذه الدراسة

تعهد معهد اليابان للشؤون الدولية (JIIA)، وهو يتصدّر قائمة المراكز البحثية في آسيا، بالإشراف على مشروع بحث بعنوان: "الشرق الأوسط كتحدي استراتيجي عالمي: توقّعات ٢٠٣٠ والاستجابة لها." ^٢ يهدف المشروع إلى رسم الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها منطقة الشرق الأوسط في غضون خمس عشرة سنة المقبلة أو التخطيط لسيناريوهات محتملة بغية صياغة توصيات سياسية يمكن من خلالها أن تسهم اليابان على النحو الأمثل في ضمان استقرار الشرق الأوسط. وفي هذا السياق سيجري تحليل ثلاثة عناصر ذات أهمية أساسية لمنطقة الشرق الأوسط في يومنا هذا: (١) العوامل الدافعة للتغيرات السياسية التي اكتسحت المنطقة، (٢) الاتجاهات العالمية لقضايا الطاقة، (٣) العلاقات بين الشرق الأوسط وقوى خارج المنطقة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض مختصر للنتائج الأولية التي أسفر عنها هذا المشروع ^٣ البحثي وإبداء تعليقات بشأنها.

٢. التنبؤ بالثورات العربية

غني عن القول أن تخطيط السيناريوهات المحتملة لمنطقة الشرق الأوسط ليس بالمهمة الهينة على الإطلاق. فعلى سبيل المثال كان يصعب التكهّن بسلسلة التغيرات السياسية التي فجّرتها الانتفاضة الشعبية المندلعة في تونس في ديسمبر ٢٠١٠. تم إجراء العديد من التحاليل والنقاشات بخصوص حالات سُجّلت في كل بلد من بلدان المنطقة خلال الفترة التي سبقت الاضطرابات الكبيرة المعروفة بالثورات العربية. وقد تناولت بالخصوص إعادة التعيين (أو التنصيب بالوراثة) لرئيس بلد إن كان نظامه جمهورياً أو الخلافة على العرش إن كان مملكة أو إمارة. وإذا ما كان هنالك نظام انتخابي، يتم عندئذ تقديم تكهنات حول النتائج الانتخابية. وربما تذهب التحاليل إلى أبعد من ذلك فتعطي تكهنات في المدى المتوسط والبعيد تتعلق ببقاء أنظمة سياسية قائمة.

ففي حالة مصر، كانت التوقّعات السائدة لدى المحلّلين السياسيين في الغرب متفائلة بشأن استمرارية النظام إلى حين اندلاع الثورة. ولقد كانت حجّتهم في ذلك تستند، على سبيل المثال، إلى الرأي القائل بأنه قد تم بلورة نظام سياسي هجين مستقرّ يتكوّن من مزيج غريب بين الاستبداد والديمقراطية. إلا أن أقلية من هؤلاء المحلّلين كانت ترى عكس ذلك تماماً بتعاطفهم مع الحركة المعارضة للحكومة. ولكنّه في كلتا الحالتين لم تكن هنالك أية تخمينات ترشّح حصول تغييرات فجائية ذات علاقة بترابطات إقليمية عبر وطنية تشمل البلدان العربية على النحو الذي حصل فعلاً. فلمرة الأولى لا يواجه الملاحظون الأجانب فحسب، بل الفاعلون السياسيون داخل المنطقة الذين شملتهم موجة التغيير أيضاً، مسألة تداعيات الترابطات الإقليمية في التغييرات السياسية. ذلك أنه لم يكن بالإمكان التفتّن إلى تداعيات الترابطات الإقليمية في التغييرات السياسية في العالم العربي في ضوء تحاليل سابقة لم يتجاوز مداها تطورات سياسية سطحية. وربما فشلت تلك التحاليل في رؤية هيكلية أساسية للنظام العربي للدولة أضحت غامضة في أعين مراقبين قصيري النظر.

١ تأسس معهد اليابان للشؤون الدولية (JIIA) عام 1959 بوصفه مركز أبحاث سياسي خاص وغير حزبي يُعنى بالشؤون الخارجية والأمنية. وقد استأثر المعهد بالمرتبة الأولى من ضمن 1201 مركز بحثي في بلدان آسيا واحتل المرتبة ١٣ من بين الخمسين المراكز البحثية الأولى في العالم وفقاً لمؤشر:

Global Go to Think Tank Index by TTCSP (the Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania) 2014.

٢ بالإمكان الاطلاع على تفاصيل المشروع من خلال هذا الرابط:

http://www2.jiia.or.jp/en/topics_middleeast_africa.php

٣ بالإمكان الاطلاع على التقرير الأولي الخاص بالمشروع والذي نُشر في مارس 2014 باللغة اليابانية من خلال هذا الرابط:

http://www2.jiia.or.jp/pdf/resarch/H25_Middle_East_as_Global_Strategic_Challenge/H25_Middle_East_as_Global_Strategic_Challenge.php

بالإضافة إلى مسألة تداعيات الترابطات الإقليمية في التغييرات السياسية، أَلقَت الثورات العربية فجأة الأضواء على هيكله الأساسية وعوامل وأطراف فاعلة في السياسات المحليّة حجبها خلفية المشهد السياسي السطحي. فلو أعدنا النظر إلى ما جرى في مصر للاحتظنا أن الجيش كان قد اضطلع بدور حيوي في ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣. علاوة على ذلك، فإن المحاولة التي قامت بها إدارة مرسى المنتمية إلى جماعة الإخوان المسلمين، والتي لم تتجاوز مدت حكمها السنة الواحدة على إثر تدخل الجيش الذي أرغمها على التخلي عن السلطة، قد شهدت نهاية فطيرة بيّنت ما لهذا التنظيم، الذي يُعتبر أكبر تنظيم لحراك شعبي في العالم العربي، من إمكانيات وحدود. ثم إن هذه الثورات كشفت النقاب عن جهات فاعلة وقضايا كانت كامنة في طيات العمق المجتمعي. فالجماعات السلفية التي برزت على الساحة إثر اندلاع الثورة المصرية تعطي مثالا عن ذلك. إن العديد من الأقليات التي كانت تعمل في الخفاء أو كانت مقهورة قد ظهرت على الساحة السياسية الواحدة تلو الأخرى. فالنوبيون شرعوا في التعبير عن مطلبهم بالعودة إلى مواطنهم التي غمرتها المياه بعد بناء سدّ أسوان. وبعد أن كان البدو في شبه جزيرة سيناء مُهمّشين وغير منقّبين من التنمية السياحية في المنطقة، التحق البعض منهم بالجماعات الإسلامية المسلّحة هناك. كما أن الفِرَق الشيعية في مصر قد فاجأت العالم بوجودها إثر تعرّضها لهجمات السلفيين.

٣. مقاربتان لتخطيط السيناريوهات

بالنظر إلى الأوضاع الجديدة التي أفرزها عصر الثورات العربية، يبدو من الصعوبة بمكان التكلّم بوضوح عن تخطيط للسيناريوهات المحتملة. ومن هذا المنطلق لا بدّ من بدء النقاش عبر التساؤل أولاً وبالذات حول مدلول كلمة "التغيير" واتخاذ الوضع الراهن كمرجعية في ذلك. في البداية، شارك فريق دراستنا في طرح أسئلة حرّة حول ما ستؤول إليه الأوضاع في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أسفر هذا النقاش عن فرضية اعتماد مقاربتين لطرح الأسئلة حول القضايا التي ينبغي توجيه الاهتمام إليها. أي هنالك طريقتان لتحديد كيفية معالجة القضايا المطروحة أو كتابة السيناريوهات المحتملة بشأنها.

تكمن المقاربة الأولى في التساؤل عما إذا كانت هيكله النظام الراهن وديناميته ستستمران لمدة طويلة. وبعبارة أخرى، هل إن النظام مرشّح للبقاء أم إنه سيشهد تغييرات جذرية، على الرغم من أنه يبدو مستقرًا للوهلة الأولى؟ وتمثّل المقاربة الثانية في أن نتساءل هل تم العثور على حلول مناسبة للإشكالية الراهنة أم هل إن العثور عليها أمر ممكن بالأساس؟ وبصورة أوضح، إلى أي مدى ستستمرّ الفوضى الراهنة؟ إلا أن المسار الذي ستتوخاه إشكالية ما قد يغير كلياً طبيعة الصعوبة الأصلية وملاحها، ممّا قد يفضي إلى بروز إشكالية مختلفة تماماً عن الإشكالية الأصلية.

وكما سيوضح لاحقاً، فإنه بالإمكان تدارس الإشكاليات المطروحة بالاعتماد على كلتا المقاربتين. إلا أنه من المرجح أن يكون النقاش أكثر وضوحاً في البداية إذا ما تناولنا كل إشكالية على حدة بالاستناد إلى أحد المنظرين الألفين. إن المسألة التي تستأثر باهتمام أوفر من منظور المقاربة الأولى، التي تضع تساؤلات حول استمرارية الهيكله الحالية، هي مسألة ديمومة الأنظمة السياسة الراهنة. هل سينهار نظام جمهورية إيران الإسلامية؟ هل سيستمر النظام الملكي بالملكة العربية السعودية؟ من المرجح أن تستقطب مثل هذه التساؤلات اهتماماً واسعاً. وقد بادرت عدة مراكز بحثية غربية فعلاً إلى وضع سيناريوهات مستقبلية تنبأ بمصير هذين النظامين السياسيين.^٤

٤ بالنسبة لإيران أنظر :

Mehdi Khalaji, "Supreme Succession: Who Will Lead Post-Khamenei Iran?", *Policy Focus* No. 117, The Washington Institute for Near East Policy, 2012; Frederic Wehrey et.al, *The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps*, Santa Monica: Rand National Defense Research Institute, 2009.

إن مسألة استمرارية الأنظمة السياسية ليست المثال الوحيد الخاص بالمقاربة رقم ١ إذ يمكنها أن تستوعب محاور عدّة تشمل الجهات الفاعلة والقوى السياسية المعنية باستمرار نظام ما، أو هيكلية السياسات الإقليمية. كما يمكن اللجوء إلى هذه المقاربة لدراسة الهيكلة السياسية والاقتصادية العالمية، نظراً إلى أهميتها الحيوية وارتباطها بمصير منطقة الشرق الأوسط. ولا بد هنا من التأكيد على الأهمية الحاسمة لمسألتين أساسيتين، مسألة الطاقة وسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد أعطت ثورة الغاز الصخري بعداً جديداً يربط بين هاتين المسألتين.

ينبغي أن تكون القضية الفلسطينية، التي اكتسبت بعداً عالمياً والتي سيظل لها أثر كبير على استقرار المنطقة في المستقبل، المثال الأول عن المقاربة الثانية التي تخص أفق البحث عن حلول للقضايا الراهنة. كما أن أفق وضع حدّ للحرب الأهلية في سوريا ومسألة البرنامج النووي الإيراني من القضايا التي تثير عميق القلق.

غير أنه بات من العسير تحديد التغييرات التي يمكن أن تقضي على تسوية أية قضية من هذه القضايا. هل إن سعة التغيير المتواتر تتقلص تدريجياً؟ أي هل إن هذا التغيير قد أشرف على نهايته، حيث إن موجات التغيير اجتمعت لكي تشكل ذروة الحلول الممكنة؟ أم هل إن التغييرات تكرر ببساطة نفس النمط، على الرغم مما يلاحظ حولها من تحولات وانعطافات، بحيث إنها تظل تدور في حلقة مفرّغة بدون تحقيق أية نتيجة باتجاه التوصل إلى الحل المنشود؟ يبدو من الصعب إصدار حكم في هذا الاتجاه أو ذاك. أم هل إن المشكلة ستتمو وتوسع في شكل حلزوني فتتغير لكي تتحول تدريجياً إلى مشكلة مغايرة تماماً؟ كما أنه بالإمكان حدوث تغيير مفاجئ لتلك المشكلة نتيجة لتغييرات هيكلية داخلية يصعب التطفنّ إليها من الخارج.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فإن عملية السلام ترتكز على حل الدولتين (أي التعايش السلمي بين دولتي إسرائيل وفلسطين)، وهو حل تنادي به اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط التي تضمّ كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. اغتُبرَ هذا الطرح السيناريو الوحيد الذي بإمكانه أن يُؤدّي إلى بناء نظام مستقر. وحتى بعد فشل اتفاقية أوسلو، حاولت المجموعة الدولية التمسك بهذا السيناريو من خلال العمل على احتواء حركة حماس. فضلاً عن ذلك، فإن البعض من دعاة السلام قد تبّنوا رؤية وردية تُؤمن بإمكانية جرّ حماس إلى الانصهار في إطار عملية السلام المطروحة من خلال السعي إلى "تليين موقفها"، على غرار ما جرى سابقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تُعرف بمواقفها المتشدّدة.

إلا أنه، استجابة لموجات الثورة العربية، أعرب فريق من الحركة الشبابية عن شكوكهم في التوجه نحو حلّ الدولتين الذي يركز على بناء دولة مستقلة، وفقاً للغاية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية. فالدعوات الموجهة حالياً إلى المجتمع الدولي تنادي إلى ضمان الحقوق المدنية للفرد الفلسطيني أكثر من المناوأة بإقامة الدولة الفلسطينية. وعليه فإن حصيلة مفاوضات السلام، التي عادت اليوم إلى مربعها الأول، باتت غير واضحة. وعندما يستطلع المرء التوقّعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في المدى الطويل، لا يسعه سوى تصوّر تغييرات يصعب قياسها في ظل المأزق الظاهري الذي تتخبط فيه المفاوضات: هل إن المشكلة حققت أيّ تقدم ما، وإن كان بوتيرة بطيئة، باتجاه التسوية، أم هل إنها أفسحت المجال لبروز مشكلة جديدة؟

ونظراً إلى ارتباط المقاربتين على هذا النحو، حيث إنه يصعب العثور على أجوبة للمقاربة الثانية، ينبغي الاعتراف بأن المقاربتين بالأساس يكمل إحداهما الأخرى. ذلك أن عملية البحث عن تسوية للمشاكل التي يتم معالجتها من خلال المقاربة الثانية تتصل في واقع الأمر بعملية بناء أنظمة ومؤسسات مستقرة. والعكس بالعكس، فإن انهيار أو تفكك النظام القائم، وهو محور المقاربة الأولى، يُحدث وضعية غير مستقرة ربما تؤدي إلى بروز مشاكل جديدة تحتاج بدورها إلى تسوية. وهكذا فإن كلتا المقاربتين تُمكنان من طرح قضايا من زوايا مختلفة تتدرج

بالنسبة للمملكة العربية السعودية أنظر:

World Economic Forum, *The Kingdom of Saudi Arabia and the World: Scenarios to 2025*, 2007; Jadwa Investment, *Saudi Arabia's Coming Oil and Fiscal Challenge*, 2011; Glada Lahn and Paul Stevens, *Burning Oil to Keep Cool: The Hidden Energy Crisis in Saudi Arabia*, Royal Institute of International Affairs, 2011.

في عملية متواصلة.

ومن ضمن الأمثلة الجيدة التي تُبين الترابط القائم بين المقاربتين نذكر حالة العراق في فترة ما بعد الحرب. لقد مضى عشر سنوات على الهجوم الأمريكي- البريطاني الذي دمر نظام صدام حسين في ٢٠٠٣. إن الطريق المؤدية إلى تركيز نظام حكم مستقر في العراق ما بعد الحرب عملية تحتاج إلى بعض الوقت لتحقيق تقدّم باتجاه إيجاد الحلول المناسبة. إلا أنه لا يجوز للمرء التفاوض بصورة عمياء بالقول إن هذا البلد سائر في غير رجعة نحو الديمقراطية.

وعند إجراء تقييم للتغيّر الحاصل، يصعب القول، نظرا إلى التحوّلات العنيفة التي تهزّ موجاتها البلدان العربية المعنية بالثورة، ما إذا كان سيمرّ النظام الراهن بتحوّل هيكلي يفسح المجال لنظام جديد، أم هل أنّ ما يجري على السّاحة لا يعدو كونه مجرد تكرار للنمط القديم من خلال المسار العكسي الذي تنتهجه الثورة المضادّة. ففي حين أن الأوضاع قد تبدو في أول وهلة مجرد تحوّل دوري لتلك الأوضاع، هنالك حالات تدلّ على اتجاه واضح نحو تغيير هيكلي في المدى المتوسط أو البعيد.

ومن بين المسائل الحاسمة التي تستأثر بالاهتمام في مصر التطورات المستقبلية لتهميش الحركة الإسلامية الممثلة من قبل الإخوان المسلمين. فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو الآتي: هل إن سياسة القمع التي تنتهجها الإدارة الحالية ستحقق تحولا في التيار الإسلامي، الذي ما فتئ يستفحل منذ السبعينيات، وتتسبب في انحساره (أي الظاهرة المعروفة بما بعد الإسلاموية Post-Islamism)؟ وهذه حالة أخرى يصعب فيها التأكيد من حدوث تحوّل حقيقي من خلال الاكتفاء بتحليل تحركات الفاعلين في المشهد السياسي العام، كالمواجهات والمفاوضات التي جرت بين الجيش وبين الإخوان المسلمين.

تُنفّذ عملية القمع التي يتعرض لها الإخوان المسلمون اليوم من خلال توظيف الشعور الديمقراطي الذي نما لدى عامة الناس خلال الفترة التي تلت الثورة، أي منذ أربع سنوات خلت، لتغذية حملة تصوّر الأعضاء المنتمين إلى حركة الإخوان كمجموعة غير وطنية قامت بخيانة الوطن. ويُذكر أن المظاهرات الاحتجاجية التي نظمها الإخوان قد أدت إلى مناقشات مع السكان المحليين، ممّا فسح المجال لتأويلات مفادها أن البلد ماضٍ في تهميش الحركة الإسلامية على الصعيد الاجتماعي. لكن هنالك ظاهرة سبقت بروز الحركة الإسلامية تمثلت في إعادة أسلمة المجتمع بصورة عامة. وقد برز هذا الاتجاه منذ السبعينيات وتجدّد على سبيل المثال في انتشار ارتداء الحجاب في صفوف النساء. لو أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار إسهام المناخ الاجتماعي في إرساء الحركة الإسلامية ينبغي إيلاء الاهتمام إلى الملاحظة الأنفة. علاوة على ذلك فقد أبدى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مساندتهما الفورية لتدخل الجيش المصري من أجل إزاحة حكم الإخوان في السنة الماضية وأعربتا عن استعدادهما لتقديم الدعم المالي لهذا الغرض. إن ردة فعل هاتين الدولتين أثبتت على نحو غير متوقّع تخوّف الأنظمة القائمة من القوى الإسلامية كحركة إخوان المسلمين على الرغم من اعتدال حملتها السياسية، ممّا يُنبئ بإمكانية تجدد هذه الحركة وعودة ظهورها في ثوب جديد في المستقبل.

٤. الجهات الفاعلة والسيناريوهات الخاصة بالمشهد السياسي في الشرق الأوسط

تتميز الأحداث الدرامية التي يشهدها ركح السياسة الشرق أوسطية بتغييرات صاخبة في الجهات الفاعلة. مثل ذلك مثل من يعاد كتابة سيناريو رواية مسرحية بما يغير أدوار الممثلين على الركح حين ينزل الستار ثم يُرفع للشرع في فصل جديد. إن الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) تعطي مثلا صارخا عن ذلك. إننا لا نشاهد تغييرا في الممثلين كلما يرفع الستار فحسب، بل نلاحظ في بعض الأحيان تغييرا فجائيا في شخصية الممثلين أنفسهم. ولكي نتوخى مزيدا من الدقة، فإنه لا يصح القول بأن شخصية الممثل قد تغيرت، بل إن شخصية هؤلاء الممثلين مركبة أصلا، فهم إما يعانون من انفصام في الشخصية أو إن تصرفهم في العلن يختلف

عن تعاملهم خلف الستار. إنهم قد يبدون متعاونين في الظاهر بينما يكئون العداء خلف الستار. وقد بدأ ذلك جليا حينما اجتاحت موجات الثورات العربية البلد العربي تلو الآخر. علاوة على ذلك، فإن الجهات الفاعلة في المشهد السياسي الشرق أوسطي لا تقتصر على الدول فحسب، بل إنها تضم جهات أخرى لا تقل عنها أهمية تشمل أطرافا غير حكومية موازية للدولة أو مستقلة عنها.

تظهر الجهات الفاعلة الجديدة في المشهد السياسي الشرق أوسطي العربي في معظم الأحيان عند حدوث فاصل تاريخي. فالثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ قد أفرزت نخبة سياسية إسلامية جديدة نتجت عن صراع عنيف على السلطة. وقد برز الحرس الثوري من ضمن هذه النخبة كجهة ذات نفوذ متواصل داخل النظام. على ما يبدو يُعتبر التنظيم اللبناني الشيعي حزب الله من أهم الفاعلين غير الحكوميين في منطقة المشرق العربي. وقد برزت أهمية هذا التنظيم نتيجة الغزو الإسرائيلي للبنان الذي كان يهدف إلى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية. وغني عن القول بأن آثار الثورة الإيرانية قد شكّلت عاملا مهما في الخلفية التي أدت إلى ظهور هذا الفاعل المؤثر الذي يعمل خارج نطاق الدولة.

مثلت حرب السنة أيام في يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ما قبل الثورة الإيرانية. وقد كان للهزيمة العربية بالغ الأثر في مسار السياسات العربية، من بينها بروز جهات فاعلة غير حكومية ممثلة في حركة التحرر الفلسطيني. ففي ١٩٦٩، أي سنتين بعد الهزيمة، سيطرت حركات مقاومة مسلحة مكوّنة من لاجئين فلسطينيين، وعلى رأسها حركة فتح، على هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية التي تخضع لمراقبة الدولة والتي تأسست من قبل البلدان العربية. لكن الثورة الفلسطينية، التي سعى هؤلاء الفاعلين إلى تحقيقها، قد عانت من نكسة من جزاء الغزو الإسرائيلي للبنان المشار إليه أدت بها فيما بعد، وتحديدا في نهاية الثمانينات، إلى طريق مسدود. إن الأوضاع اليائسة التي عاشها الفلسطينيون آنذاك تسببت في اندلاع الانتفاضة الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٨٧. وقد أسفرت هذه التطورات عن بروز فاعل جديد: حماس (حركة مقاومة إسلامية). وقد لحق ذلك تشكيل تنظيم من قبل مقاتلين سنّيين (مجاهدين) الذين شاركوا كجنود متطوعين في حرب أفغانستان التي اندلعت نتيجة للأثر الزلزالي الذي خلفته الثورة الإيرانية. وهكذا تم في أفغانستان تمهيد الطريق المؤدية إلى أحداث التاسع من سبتمبر التي غيرت كليا المشهد السياسي العالمي. وبعد ذلك ظهرت التنظيمات الإسلامية المنطرفة في الحرب الأهلية السورية ويمثلها اليوم تنظيم داعش.

في عديد الحالات تنطلق الشرارة التي تتسبب في ظهور هؤلاء الفاعلين الجدد على الساحة السياسية من أزمة تعترى النظام القائم. فمن جهة يُلاحظ أن هذه الأطراف الفاعلة التي لا تنتمي إلى الدولة تنشأ من أزمة تمتُّ بصلبة إلى إطار السياسية الإقليمية يُحدثها نظام الدولة الراهن أو دول عدّة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأطراف تشكل في الوقت ذاته كيانات تخضع لدعم الفاعل الراهن وسيطرته عليها، ويُقصد بذلك الدولة. ولما كانت هذه الجهات غير مدركة بأنها تقع تحت السيطرة (أو أنها تتظاهر بأنها غير مدركة لذلك)، فإنها أصبحت تُستخدم من قبل الفاعلين الرئيسيين في المشهد السياسي الوطني لتحقيق أهداف عملياتية، كما أنها لعبت أدوارا داعمة كقوة بالوكالة. كان العديد من الميليشيات الفلسطينية السابقة الواقعة تحت سيطرة دول عربية "متطرفة" كالعراق وسوريا وليبيا تقوم بمثل هذا الدور في حين أن حزب الله وحماس يرتبطان اليوم بعلاقة مماثلة مع سوريا وإيران. وإن الأمر لا يختلف بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية السنية المنطرفة التي تتلقى دعما ماليا من النخب الثرية في البلدان النفطية. يرتبط اتساع مجال حركة الجهات الفاعلة التي لا تنتمي إلى أجهزة الدولة بمدى نضج مفهوم الدولة الوطنية وترسخ الوحدة الوطنية في كل بلد.

بما أنني استخدمت عبارة «قوة بالوكالة» آنفا، أود هنا أن أتحدث قليلا عن الولايات المتحدة، وهي فاعل من خارج المنطقة كثيرا ما يساء فهمه، وأن أذكر قوتها بالوكالة. كما تم بيانه في هذا الفصل، كانت الولايات المتحدة قد عملت على الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما منطقة الخليج، من خلال توظيف قوّتها بالوكالة في المنطقة، أي إيران إلى غاية اندلاع الثورة في سنة ١٩٧٩ والعراق إلى غاية انفجار أزمة/حرب

الخليج (١٩٩٠/٩١). إلا أنه منذ التسعينيات، وبعد أن خسرت الولايات المتحدة قوتها بالوكالة الواحدة تلو الأخرى، أصبحت مضطرة إلى تحمّل المسؤولية السياسية والعسكرية بصورة مباشرة في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك إلى تغذية الشعور بالعداء لأميركا الذي تجسّد في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما فتئ هذا الشعور يقوى منذ ذلك الحين. فبعد حدوث الثورات العربية في المدة الأخيرة، واجهت الولايات المتحدة مرة أخرى عداء النظام الجديد بعد الإطاحة بالنظام القائم، على أساس أن الولايات المتحدة كانت تدعم ذلك النظام. إن سوء التقدير هذا في اختيار قوتها بالوكالة كان ظاهراً حتى في كيفية التعامل مع إدارة الإخوان المسلمين (٢٠١٢-١٣) بعد الثورة في مصر. وعلى الرغم من أن الجيش كان قد برر الانقلاب على حكم الإخوان، فإن ذلك التعامل قد وفر لهم ذريعة من خلال توظيف الشعور بالعداء لأميركا (بما يوحي أن الولايات المتحدة كانت قد ساعدت إدارة الإخوان في تنفيذ المؤامرة المناوئة للمصلحة الوطنية). كما يجوز أن يكون تعامل الجانب الأميركي مع إدارة الإخوان متأثراً بالنمط التركيحي (من حيث إن قوى إسلاموية معتدلة ستدعم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي). ومهما كان الأمر، فإنه من المتوقع أن تستمرّ التوجهات المستقبلية المعادية لأميركا في الاستئثار باهتمام الدبلوماسية اليابانية.

وكما تمت الإشارة إليه، فإنه فضلاً عن تغيير الفاعلين السياسيين، تشكّل الكيفية التي تتم بها إعادة كتابة السيناريوهات، سمة مميزة للمشهد السياسي الشرق أوسطي. للمرء أن يتساءل في مثل هذه الحالة ما هي الأطراف المسؤولة عن كتابة تلك السيناريوهات التي ما فتئت تتغير. يُكتَب السيناريو تارة من قبل الجهة الوطنية الفاعلة لغايات ذاتية ويتم في الأخرى الزجّ به في الساحة الوطنية من الخارج. فمن بين السيناريوهات المصمّمة طبقاً لوصفات ذاتية نذكر مبادرة الجيش إلى وضع خارطة طريق الثورة وتبرير ذلك بأنه إجراء الأنسب لترسيخ الديمقراطية، وهذا ما شاهدناه في الثورة المصرية الأخيرة. ومن بين الأمثلة الحديثة التي تُعتبر مثلاً جيداً للسيناريوهات المصمّمة في الخارج عملية بناء السلام، بما في ذلك المفاوضات حول المستوطنات، المتعلقة بالحرب الأهلية السورية. ومما لا شك فيه فإن خارطة طريق السلام الأكثر شهرة هي عملية السلام في الشرق الأوسط المذكورة آنفاً.

تبدو تلك السيناريوهات بالأساس وكأنها غير مكتملة، بما أن العملية الانتقالية في المدى القصير تستوجب إعادة كتابتها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك. فبالنسبة إلى السيناريو الخاص بإعادة بناء النظام السياسي في العراق، تم اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية. غير أن هذا السيناريو لم يحظ بدعم متين من طرف القوى المحلية ولم يستقر هذا النموذج في الأذهان كنظام دائم. فنظام البلاد لم يتحول إلى نظام فيدرالي وإن فرضية نيل منطقة الكردستان استقلالها ما تزال قائمة. هل يصح الاستنتاج بأن هذا البلد، إذا ما نجحت قواه الوطنية في تحقيق التوافق فيما بينها، يمر بفترة انتقالية سوف تقضي إلى نظام سياسي مستقر؟ أم هل إن البلاد متجهة نحو العودة إلى نظامها الاستبدادي تحت حكومة المالكي، التي تمارس ضغوطات على السلطة القضائية والأمنية بصورة غير رسمية؟ وعلى أي حال فإن العملية ماضية إلى الأمام، سواء أدى ذلك إلى استيعاب النمط الأصلي داخلياً أو إعادة تنظيمه. كثيراً ما يقترح المجتمع الدولي سيناريو الإصلاح الاقتصادي، على غرار سياسات التكيف الهيكلي، كوصفة جاهزة لبناء الديمقراطية. إلا أننا شهدنا مراراً وتكراراً في الشرق الأوسط نمط ركود تلك الإصلاحات التي يتم تميعها. لا يشكّل التغيير السريع ضمن الفاعلين السياسيين المتغير الوحيد المؤثر في السيناريوهات، بل هنالك حالات ظرفية وعوامل محيطية مؤثرة ينبغي أيضاً الإشارة إليها في هذا المجال. إن الدينامية ذات الصلة المتبادلة الناشئة عن عوامل الديمقراطية والبطالة والاستهلاك الوطني للطاقة كالنفط وتحديد سعره بالرجوع إلى الوضع المالي أمر مهمّ بالنسبة إلى البلدان الخليجية المنتجة للنفط، كالمملكة العربية السعودية.

حين يتأمّل المرء في الشرق الأوسط ومنطقة العالم العربي عامة، يدرك أن الترتيبات الخاصة بالإعلام، وهو الأداة التي تنتقل الخطاب الذي يرتكز عليه أي سيناريو، تشكّل أيضاً عاملاً مهماً. ففي الثورات العربية الأخيرة لعبت وسائل الإعلام الاجتماعية والبلث الفضائي دوراً حاسماً. إثر الحرب العالمية الثانية، جاءت فترة كان للإذاعة خلالها تأثير لا نظير له في الساحة السياسية العربية (تُعتبر إذاعة صوت العرب من القاهرة مثلاً معروفاً عن ذلك).

ومنذ ذلك الحين ظلت الصحافة المكتوبة والمرئية وغيرها من وسائل الإعلام الخاضعة إلى رقابة الدولة تسيطر على المشهد الإعلامي. وعندما نراقب التطورات الحاصلة خلال ربع القرن الماضي، نشاهد اتساعاً في نفوذ البلدان المنتجة للنفط على الإعلام العربي، ونذكر على سبيل المثال في هذا الخصوص استحواذ المال السعودي على جريدة الحياة اللبنانية ذات الانتشار الواسع. كما أن تأسيس قناة الجزيرة في قطر سنة ١٩٩٦ قد عزز هذا الاتجاه. إلا أننا نشهد في المدة الأخيرة توجهاً نحو لجم حرية الصحافة في محاولة لقمع التغييرات الثورية. ونذكر كمثال عن ذلك استهداف مكتب الجزيرة بالقاهرة من قبل الحكومة المصرية الحالية واعتقال الموظفين العاملين به. لكنه يصعب تقييد نمو حرية شبكات الإعلام التي تتخطى الحدود الوطنية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى النموذج الإعلامي الجديد. إن الإفراط من الاعتماد على فرض رقابة على وسائل الإعلام (كما كان الحال بالنسبة إلى حكومة بن علي بالجمهورية التونسية، التي كانت قد نظمت قمة حول تكنولوجيا المعلومات سنة ٢٠٠٥) قد يتسبب في زوال النظام.

٥. فهم هيكلية للإشكاليات

استخدمت في طرحي أعلاه عبارات "فاعل" و "متغير" و "سيناريو" وغيرها رغبة الإشارة إلى ضرورة اعتماد فهم هيكلية للإشكاليات في كلتا المقاربتين. ذلك أن تلك الإشكاليات لها بنية ذات مستويات متعددة، ولا يمكن فهمها من خلال الاكتفاء بالنظر إلى الحركات السطحية التي يقوم بها الفاعلون، أي السياسيون والدولة، في صدارة المشهد السياسي.

فلنأخذ على سبيل المثال حالتنا المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، اللتين وردتا آنفاً كمثالين عن المقاربة الأولى. قد نغفل عن بعض الإشكاليات لو اكتفينا بتحليل المسائل التي تخص هاتين الحالتين وكأنهما مسائل تهتم دولتين منفردتين. ففي الحالة الأولى، نستنتج أنه حتى لو أن الصراع الداخلي على السلطة في الأسرة المالكة السعودية (الصراع حول الخلافة على العرش) سوف يزداد حدة في المستقبل، فإنه يمكن تطبيق الدرس المستفاد من الصراع بين سعود و فيصل لاجتناب تكرار نمط مثل هذه الأزمة. لكن ما أريد أن أنبه إليه هو أن الصراع على السلطة الذي تسبب في حدوث أزمة بالمملكة منذ ستين سنة مضت لم يكن نتيجة لعداء شخصي بين الملك وولي العهد أو لصراعات فئوية، ولكن السبب في ذلك يعود إلى الطريقة التي تم توحيها في إصلاح النظام الملكي. وبالطبع فإن موجات الثورة الجمهورية العربية كانت تنبؤ المنطقة آنذاك. إن النظام الإصلاحي عند العرب، ولا أخص بذلك العربية السعودية، مرتبط بإشكالية تتعلق بالنظام الإقليمي ككل وإشكالية تتعلق بالنظام العربي الخاص بمفهوم الدولة (وسأتولى مناقشة ذلك فيما بعد). أعني بذلك مسألة الترابطات الإقليمية في التحولات السياسية الممثلة بالثورات العربية الأخيرة.

إن التحولات الهيكلية في جمهورية إيران الإسلامية ليست إشكالية خاصة ببلدان منفردة، إذ هي مرتبطة بتغييرات كامنّة وراء مجتمعات المنطقة بأكملها، والتي يلعب الإسلام فيها دوراً رئيسياً. ومن ثمّ فإننا سوف نفتقد المعنى الحقيقي لتلك التحولات لو اكتفينا بطرح الإشكالية في إطار محدود لا يتجاوز الخصوصية الشيعية. ففي حين إنه يمكن لحركة الإسلام السنّي أن تسلك اتجاهات عديدة، فإن تطورها من الآن فصاعداً ليس مستقلاً عن مستقبل نظام جمهورية إيران الإسلامية الشيعية. وبالرجوع إلى منطق المقاربة، يلاحظ أن حركة الإسلام السنّي تمر بمرحلة البحث عن حلول للإشكاليات المطروحة (المقاربة الثانية)، في حين أن النظام الشيعي الإيراني يمر بمرحلة استمرارية النظام (المقاربة الأولى). وكلاهما يرتبط بالإشكالية الأساسية لمسار العلاقة القائمة بين الدين والسياسة في هذه المجتمعات التي ينتمي فيها أغلبية السكان إلى الديانة الإسلامية.

هنالك إشكالية إضافية تتمثل في تعمّد إبراز صورة التناحر بين الطائفتين السنية والشيعية في أحداث القمع التي تتعرض إليها الحركة الإصلاحية في البحرين بقيادة الطوائف الشيعية، كما تظهر في بنية المواجهة القائمة بين الأطراف الموالية للحكومة والمعارضة في الحرب الأهلية السورية. لا تستمد هذه الصورة من الواقع بل هي

نتيجة لتعارض المصالح بين إيران والمملكة العربية السعودية. لكن هنالك إشكالية عملية ينبغي الإشارة إليها، وهو أنه بالرغم من الخلافات الطائفية نجد مسائل مشتركة تحوم حول استخدام الدين لأغراض سياسية أو بُعد زعماء الدين عن السياسة. على سبيل المثال، شعرت الأوساط الدينية في إيران ببعض المخاوف إزاء حكم الخامنئي، الذي تم تنصيبه قائدا أعلى من قبل النخب السياسية المؤثرة. وقد برزت إشكالية مماثلة في مصر ما بعد الثورة تجسدت في حركة انطلقت من الأزهر، وهو أعلى هيئة أكاديمية للإسلام السنّي.^٥

وعليه، فإنه يتعين النظر إلى كافة الإشكاليات المحيطة ببقاء نظام سياسي راهن، سواء على صعيد السياسات الإقليمية، أو السياسة الدولية العالمية، أو على صعيد توجهات المجتمع الأساسية من حيث الفكر والأيدولوجية، من زاوية عريضة لا تقتصر على دول منفردة، وذلك في إطار عملية التغيير الجارية. إن فهم الإشكاليات هيكليا على هذا النحو يشكّل وجهة نظر هامة في التعامل مع المسائل التي يتناولها فريق العمل في هذا البحث. فلا بد من بلورة وجهة نظر لا تكتفي بتحليل ما يجري على الساحة الوطنية فحسب، بل تشمل المنطقة بأكملها للتفكير في الشروط اللازمة التي تؤمن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يمثل قضية ذات بعد عالمي بامتياز. هذا هو التحدي الذي أخذه فريق العمل على عاتقه منذ البدء. سأتناول إذن في آخر جزء من هاته المقامة محور الشرق الأوسط كإقليم، أو الإشكاليات المحيطة بالنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

٦. منظور نحو نظام إقليمي والسياسة الخارجية اليابانية

ما هي مصالح اليابان الأساسية في الشرق الأوسط؟ وما هي التحديات الدبلوماسية التي ينبغي تحقيقها لضمان تلك المصالح؟ قبل الخوض في هذه القضايا، علينا أن نتساءل هل أن الشرق الأوسط سيبقى منطقة متماسكة ذات أبعاد سياسية هامة في المستقبل بالنسبة إلى اليابان؟ وبعبارة أخرى هل ستحتضن منطقة الشرق الأوسط بـ"سياسة إقليمية" يتجاوز بعدها نطاق الدبلوماسية الثنائية؟

كما هو معروف، فإن مفهوم منطقة الشرق الأوسط يتّصف بطابع المرونة واللدانة. فمبادرة الشرق الأوسط الجديد التي أطلقتها الإدارة الأميركية في عهد بوش الأصغر على إثر حادثة الحادي عشر من سبتمبر تشكل أحد الأمثلة عن ذلك. وقد تم خلال فترة ماضية تداول فكرة "الشرق الأوسط المتسع" بدافع من الانتشار العالمي للمطرفين الإسلاميين وكان المنطقة تمدّ مجساتها من جنوب آسيا إلى جنوب شرق آسيا. علاوة على ذلك، شاهدنا في المدة الأخيرة ترابطات إقليمية مع منطقة الساحل في أفريقيا جنوب الصحراء وغرب أفريقيا أصبحت مدعاة للقلق، مثلما برهن على ذلك اغتيال عشرة رهائن يابانيين من قبل إرهابيين ينتمون إلى القاعدة في عين أمناس بالجزائر في يناير ٢٠١٣. كما يمكن أن تصبح المنطقة ذات صلة بالتحويلات الجيوسياسية المعنية بالتنظيم الإقليمي في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية الآسيوية ككل، وذلك من خلال ترابطها بالتطورات الجارية في الكتلة السوفياتية السابقة، بما في ذلك شمال القوقاز في روسيا وأوكرانيا.

وبغض النظر عن تلك اللدانة، أو بالأحرى نظرا إلى تلك اللدانة، فإن المكانة التي تشكّلها منطقة الشرق الأوسط كإقليم بالنسبة إلى الجهات المحيطة بها والعالم ككل، قد أصبحت ذات أهمية متزايدة. إن الذي ينبغي أن يُنظر إليه بالخصوص كإشكالية هو مسألة ما إذا يمكن للشرق الأوسط أن يصبح منطقة واحدة متماسكة لها سماتها المتميزة مع الحفاظ على صلات تربطه بالمناطق المجاورة. وبعبارة أخرى هل يمكن له الحفاظ على تماسك داخلي؟ ففي وقت مضى تميزت هذه المنطقة بقدرة فائقة على التماسك مستمدة من سلطة الإمبراطوريات الشرقية القديمة والسلالات الإسلامية. ولكن منذ العصر الحديث، تسبب تقدم القوى الغربية وصراع المصالح في تقسيم منطقة الشرق الأوسط وتفتيتها داخليا. إن تدخل دول قوية من خارج المنطقة شكّل ما سُمّي بـ"المسألة الشرقية"

^٥ إيجي ناغاساوي، «الأزهر والثورة المصرية في ٢٠١١»، *أوبيسيوس* (لقسم الدراسات الإقليمية، جامعة طوكيو)، المجلد الإضافي الثاني (٢٠١٤)، مارس ٢٠١٥، (في اللغة اليابانية).

التي كانت مرتبطة أيضا بمسألة الأرض المقدسة في القرن التاسع عشر. وقد تبلورت المسألة الشرقية كإطار نمطي بالتوازي مع التقسيم الذي جرى تحت الانتداب إثر الحرب العالمية الأولى، لا سيما في المشرق العربي. ففي تلك الفترة تشكلت العناصر الهيكلية التي أفضت إلى نشأة الدول العربية. وعلى الرغم من أن تاريخ تأسيس تلك الدول يختلف من دولة إلى أخرى، فإن مسار نموها ونضوجها كدول وطنية شرق أوسطية ذات أراضٍ وطنية محددة انطلق حوالي الفترة المشار إليها.

لكن ما يمكننا أن نلاحظه ضمن هذا النظام الشرق أوسطي بروز حركات مستقلة داخل المنطقة متوازية مع وجود بنية ظهرت فيها الانشقاقات والانقسامات. إن إشكالية الترابطات الإقليمية التي أبرزتها الثورات العربية الراهنة، والتي تحدثت عنها آنفاً، تشكل في إمكانية تطوير نظام إقليمي في الشرق الأوسط. هل ستتم بلورة نظام إقليمي مستقر في الشرق الأوسط؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تطوير علاقات مستقرة طبيعية بين الدول في المنطقة وبناء نظام أممي يمكن من تسوية النزاعات داخلياً؟ وفي الوقت ذاته، هل يمكن تطوير علاقات ودية مستقرة للمنطقة ككل مع بقية العالم، وبخاصة مع الغرب واليابان؟ إن التوصل إلى إرساء نظام إقليمي على هذا النحو له ارتباط عميق بأهداف السياسة الخارجية اليابانية.

يمكننا الإشارة إلى المفاهيم الخمسة الآتية الخاصة بالنظام الإقليمي كمنطلق للحديث حول هذه الإشكالية المتعلقة بسياسة الشرق الأوسط الإقليمية: (١) نظام إقليمي شرق أوسطي، (٢) نظام المسألة الشرقية (استمرار تأثير القوى الخارجية)، (٣) نظام إقليمي عربي، (٤) نظام أقاليم صغيرة (نظام دون إقليمي) و(٥) نظام إقليمي إسلامي.^٦ يقول المؤلف في مستهل خاتمته: إن النقطة التي تنصدر هذه القائمة – (١) نظام إقليمي شرق أوسطي – لم تتجسد إطلاقاً على أرضية الواقع. ومع ذلك، فهل تم إطلاق المسار الطويل الذي سيفضي إلى تأسيس مثل هذا النظام؟ ويتمثل ذلك في عملية اتباع نفس السبيل المؤدية إلى إرساء ونضوج دول وطنية (دول ذات حدود جغرافية) في هذه المنطقة كما أشرنا إليه آنفاً.

وبالتأكيد فإن النظام الذي نتج عن المسألة الشرقية (رقم ٢ في القائمة أعلاه) هو الذي أسس، منذ القرن التاسع عشر، أرضية الإطار الإقليمي لدول الشرق الأوسط الموجودة حالياً، كما ذكر آنفاً. لكن، يلاحظ أن دول المشرق العربي على الأقل قد أصبحت مستقلة تقريباً، بحيث إن النظام الناجم عن المسألة الشرقية لم يلعب سوى دور محدود للغاية منذ الخمسينيات، وذلك عند ظهور نظام الحرب الباردة. فالتدخل الأمريكي المباشر كفاعل رئيسي في السياسة الإقليمية الشرق أوسطية، على سبيل المثال، لم يدم فترة طويلة. وحتى عند بلوغ نفوذ الولايات المتحدة أوجه فإنها لم تتمكن من تجسيد النظام التي كانت تصبو إلى تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط.

بالتأكيد حاولت أميركا في الخمسينيات إرساء نظام إقليمي عربي جديد مستقر في هذه المنطقة التي كانت آنذاك لا تزال جزءاً من الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية. إلا أنها اضطرت إلى العدول عن هذه الفكرة، وذلك لأن هذا النظام قوبل بالرغبة والاحتراز لأنه يذكر بنمط إطار المسألة الشرقية وأول من كان قد أعرب عن تلك الرغبة والاحتراز الرئيس المصري جمال عبدالناصر، الذي كان ينادي بـ"الحياد الإيجابي". هنالك أيضاً من يرى أن إرساء نظام إقليمي موالٍ لأمريكا مرتكز على مصر والمملكة العربية السعودية أمر ممكن لو لم تكن إسرائيل موجودة. إن العامل الأهم الذي حال دون إرساء نظام إقليمي مستقر في الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية. وعليه فإننا

٦ بخصوص المناقشات التي أثّرت حول مسألة السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط، أنظر إلى الدراسات

الآتية:

Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, Manchester and New York: Manchester University Press, 2003; Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki eds., *The Foreign Policies of Arab States, The Challenge of Globalization*, Cairo: The American University in Cairo Press, 2008; Tareq Y. Ismael and Glenn E. Perry, *The International Relations of the Contemporary Middle East, Subordination and After*, London and New York: Routledge, 2014.

ندرك مقاصد وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز عندما دعا إلى وضع تصور لنظام شرق أوسطي بعد اتفاقية أوسلو. لدى مقارنة النظامين الإقليميين المذكورين أعلاه، يُلاحظ أن الإمكانية كانت متاحة في وقت ما لكي يؤدي النظام الإقليمي العربي (رقم ٣ في القائمة أعلاه) وظيفته كنظام أمني. وكثيراً ما يُستشهد في هذا الخصوص بمثال الجامعة العربية (الملقبة رسمياً بجامعة الدول العربية) وكذلك بتصدي الجيش البريطاني لمحاولة التدخل العسكري العراقي في الكويت سنة ١٩٦١. لكنه يصعب القول بأن الجامعة العربية، التي أسست بإيعاز من المملكة المتحدة سنة ١٩٤٥، قد عملت كمؤسسة تهدف لتكريس نظام إقليمي، على الرغم من كونها منظمة شبيهة بالأمم المتحدة في تشكيلتها. وعضواً من أن تكون وظيفتها تعزيز نظام أمني، فقد شهدت صراعات تتعلق بالتنافس على تزعم قيادتها. كما شوهد استمرار بعض الخلافات التي كانت موجدة خلال الفترة التي سبقت تأسيس الجامعة. وعضواً من تكريس مبدأ عدم التدخل في المسائل الوطنية التي تخص الدول الأخرى، فإن الممارسة على أرض الواقع كانت على عكس ذلك تماماً بتدخل الدول في شؤون بعضها البعض.

وما زاد الطين بلة في فشل النظام العربي الإقليمي في أداء وظيفته حدوث واقعتين سنة ١٩٧٩: الثورة الإيرانية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. فعندما اندلعت الحرب الإيرانية العراقية إثر الثورة الإيرانية، اتخذت سوريا موقفاً مسانداً لإيران، مما فاقم في انقسام العالم العربي. علاوة على ذلك، فقد قامت الجامعة العربية بنبذ مصر على إثر معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل (لم تتوقف العلاقات الاقتصادية). واثراً أزمة/حرب الخليج، ازداد الشرخ بين دول العالم العربي اتساعاً نظراً إلى أن البعض منها قد ساند العراق، فيما شارك البعض الآخر في القوة المتعددة الجنسيات التي تصدت إلى لغزو العراقي للكويت.

لكن الدول العربية ما زالت تواصل مسيرتها الطويلة في تكريس مفهوم الدولة الوطنية في إطار هذا النظام الإقليمي العربي، وقد شكّلت الثورة العربية منذ سنتين سنة خلت أول خطوة في تلك المسيرة. وبعد ذلك بادرت الدول الخليجية العربية التي أحرزت استقلالها في بداية السبعينات إلى ترسيخ مكانتها كدول وطنية بخطى ثابتة، على الرغم من أنها سلمت للتو العصا من جيل الأبياء المؤسسين الأول (الأمير زايد رئيس دولة الإمارات والأمير راشد نائب رئيس الدولة وحاكم إمارة دبي) إلى ثاني جيل القادة. ويساند هذا المسار إطار مجلس التعاون الخليجي (GCC) وهو نظام دون إقليمي (رقم ٤ في القائمة أعلاه)، سنعرض إليه فيما يلي.

أصبح الفشل الوظيفي للنظام الإقليمي العربي واضحاً خلال الثمانينات. فالتطلعات إلى الوحدة العربية التي بلغت أوجها في الستينات تحولت إلى خيبة أمل وتم الشروع في البحث عن نظام إقليمي بديل. يتمثل البديل الأول في السعي إلى إرساء نظام دون إقليمي (رقم ٤ في القائمة أعلاه)، فيما يشكل النظام الإقليمي الإسلامي البديل الثاني (رقم ٥ في القائمة أعلاه).

تأسس مجلس التعاون الخليجي سنة ١٩٨١ على خلفية التهديدات الإقليمية الناجمة عن الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية. وكردة فعل على إنشاء "نادي الأثرياء" هذا، بادر كل من العراق ومصر واليمن الشمالي والأردن إلى تأسيس مجلس التعاون العربي (ACC) في سنة ١٩٨٩. وكما يُستشف من خلال محاولة سوريا ممارسة سياسة اليد الطويلة، فإن دول المشرق العربي لم تحاول البتة منذ البداية توفير إطار تعايش لدول ذات سيادة تربطها علاقات متكافئة (باستثناء الاتحاد العربي الذي تأسس سنة ١٩٥٨ بمشاركة مملكتي العراق والأردن الهاشميتين والذي انهار بعد ستة أشهر فقط بسبب الثورة العراقية في السنة ذاتها).

كانت مصر، التي أحرزت قسماً وافراً من الاستقلالية بموجب المعاهدة الإنكليزية المصرية لسنة ١٩٣٦، تتعامل مع السودان، التي استقلت منذ سنة ١٩٥٦، وفقاً للمفهوم التقليدي لتوحيد وادي النيل وذلك منذ الغزو الذي تعرض إليه في مطلع القرن التاسع عشر. لكن منذ ظهور حكومة البشير في نهاية الثمانينات تدهورت العلاقات فجأة وهكذا أصبح هذا النظام دون الإقليمي اسماً بدون مسمى. وفي ١٩٨٩، أي في نفس السنة التي تأسس فيها مجلس التعاون العربي، بادرت الدول المغاربية إلى بعث الاتحاد المغاربي العربي (AMU). وقد توقف الاتحاد المغاربي هو الآخر عن أداء الوظيفة التي أنشئ من أجلها بسبب النزاعات الناجمة عن قضية الصحراء الغربية.

وهكذا مُنيت جميع تلك المحاولات بالفشل باستثناء مجلس التعاون الخليجي. وعلى أية حال، فإن الجهود التي بُذلت بصورة عفوية لإرساء علاقات دون إقليمية في خضم توسع النظام الإقليمي العربي تستحق شيئا من التقدير. لا بد من تلميح هذه الجهود نظرا إلى أنها ترتبط بعملية ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية في كل بلد بالإضافة إلى أنها تُمتدُّ بصلة بالنظام العربي الإقليمي ككل.

أما فيما يتعلق بالنظام الأخير، أي نظام إقليمي إسلامي، فإنه من المرجح أن يبتدئ النقاش بنظرة نقدية لمفهوم العالم الإسلامي (إقليم إسلامي). ولكن اعتبار المقولات بعض الفاعلين في المنطقة الذين يؤكدون على أن هذا النظام موجود، فإنه يتعين معالجته كمنظور إقليمي ساري المفعول. ومع ذلك، فإن ما يحققه النظام الإقليمي الإسلامي على أرض الواقع لا يتعدى مثقال ذرة مما يدور في خيال الفاعلين في المشهد السياسي الشرق أوسطي. إذ أن الأمر يتعلق برواية النزاع الطائفي بين أهل الشيعة وأهل السنة التي يسوّفها النظام القائم، كما دُكر أنفاً، والإسلام الطوباوي الذي يلحم باعادة تأسيس الأمة وإرجاع مجد الخلافة وهي أحلام تراود جهات فاعلة تعمل خارج عن نطاق الدولة. إلا أنه لا يمكننا تجاهل تأثير هذه الروابط عبر الإقليمية التي تستخدم الإسلام على دينامية تشكيل نظام إقليمي في الشرق الأوسط. ففي حين أن الأوضاع قد تغيرت رأسا على عقب على إثر التحول السياسي الذي حصل في مصر في يوليو ٢٠١٣، فإنه يتعين علينا الانتباه إلى التطورات الجديدة، بما في ذلك العلاقة بين حزب العدالة والتنمية في تركيا والإخوان المسلمين في مصر.

هكذا يتضح لنا من خلال هذا الطرح الفشل الوظيفي للنظام العربي الإقليمي، كما نرى أن الفترة التي شهدت محاولات لإرساء نظام إقليمي بديل تداخلت مع الحقبة التي عرف خلالها النظام الإقليمي الشرق أوسطي طورا جديدا من أطوار نشأته. وهذا هو الأثر الذي خلفته كل من الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المذكورين أنفاً، حيث إنهما وفرتا الظروف الملائمة التي مكنت دولة غير عربية كإيران وإسرائيل من التورط بطرقهما الخاصة في النظام الإقليمي العربي. كلتا الدولتين يكتان لبعضهما البعض عداوة ربما تستفحل في بعض الأوقات، ولكن على الرغم من ذلك فإنهما قد تحولتا إلى فاعل في السياسة الداخلية العربية لا يعتبر مجرد فاعل خارجي. وكمثال حديث عن ذلك نذكر تورط إيران في الحرب الأهلية في سوريا. أما إسرائيل فإنها ظلت تتدخل بصورة ملحوظة في السياسات الإقليمية العربية منذ سنة ١٩٧٩. فقد كانت تربطها علاقة خاصة مع المملكة الأردنية منذ الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٤٨، كما أنها تحالفت مع القوات اليمينية المسيحية التي كانت تعمل خارج نطاق الدولة وذلك خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢. وقد أسست علاقة تعتمد على تبادل العدائية مع نظام الأسد في سوريا. لكن ما بلغت الانتباه مبادرتها إلى تطوير علاقات رسمية مع بعض الدول العربية في أعقاب معاهدة كامب دافيد وبالخصوص بعد اتفاقية أوسلو.

يصعب في الوقت الحاضر التنبؤ فيما إذا سيكون أثر الثورة العربية الحديثة في تطوير نظام إقليمي شرق أوسطي مماثلا للحدث البارز الذي وقع سنة ١٩٧٩. يصعب ذلك لأن الوضع معقد للغاية ويتغير بسرعة فائقة. وكمثال عن هذا، نذكر عودة العلاقات الدبلوماسية بين دولتين هاميتين في المنطقة، أي مصر وإيران.

اتضح الفشل الوظيفي للنظام الإقليمي العربي مجددا في الوساطة لوضع حد للحرب الأهلية السورية. وقد تجلى هذا الفشل في موقف الأردن ولبنان والعراق وبعض الدول الأخرى التي لا تريد حدوث تغييرات جذرية في النظام القائم مقابل دول مهمة في مجلس التعاون الخليجي كالعربية السعودية. لكن نظرا إلى أن الدول الأربعة الأعظم تأثيرا في الشرق الأوسط (أي مصر والعربية السعودية بالإضافة إلى دولتي إيران وتركيا غير العربيتين) قد حاولت إجراء مباحثات بينها على مدى فترة من الزمن خلال المرحلة الأولى التي شهدتها الوساطة، فإن ذلك قد يكون له أثر عميق في تطوير نظام إقليمي شرق أوسطي.

كنا قد لاحظنا تطورا جديدا أدى إلى ربط فاعلين من خارج المنطقة بالنظام الإقليمي العربي بالتزامن مع أحداث الثورات العربية. إن الذي يلفت الانتباه هو أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي قد أعطت دعمها القوي للحركة الرامية إلى إسقاط النظام القائم في كل من ليبيا وسوريا. وفي هذا السياق، توجهت الأنظار نحو تعزيز

العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي. وفي هذه الأثناء، شاهدنا تطورا جديدا في الساحة يتمثل في مشاركة بارزة لروسيا تتميز باتخاذ موقف مضاد للغرب بخصوص الحرب الأهلية السورية وتزويد مصر بالسلاح إثر الاضطرابات السياسية التي اندلعت خلال السنة الماضية.

ففي حين أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد أبدت دعمها القوي لتغيير النظام في كل من ليبيا وسوريا من جهة، فإنها اتخذت، من جهة أخرى، موقفا موحدًا تجاه إخماد النشاط الثوري أثناء الوساطة الخاصة بالاضطرابات السياسية اليمنية وقمع حركة المعارضة في البحرين. علاوة على ذلك، فإن إعادة ترتيب النظام دون الإقليمي، بما في ذلك الاقتراح القاضي بضم الدولتين الملكيتين، المغرب والأردن، الواقعتين خارج منطقة الخليج إلى مجلس التعاون الخليجي، قد أفسح المجال عن دوامة من الأحداث الجديدة ناتجة عن إشراك فاعلين لا ينتمون إلى منطقة الخليج.

أما فيما يتعلق بإيران وتركيا، فإن وضعهما يختلف عن المنطقة العربية، حيث إنهما كانتا قد أدمجتا في المعسكر الغربي خلال الحرب الباردة باعتبار موقعهما في منطقة أقصى شمالية وكدولتين على خط المواجهة إزاء الاتحاد السوفياتي من الناحية الجيوسياسية. لكن هاتين الدولتين تمكنتا منذ ذلك الحين من تطوير علاقات خاصة بهما. وإثر الزيارة التي أداها رضا شاه إلى تركيا سنة ١٩٣٤، بدأت إيران تحاكي نمط بناء الأمة من خلال التغريب الذي اعتمده كمال أتاتورك. إلا أنه منذ أن رفضت إيران خط التحديث رفضا قاطعا عند اندلاع الثورة في ١٩٧٩، أصبحت تركيا العلمانية وجمهورية إيران الإسلامية متنافستين من حيث اختياراهما الأيديولوجية. إلا أن تركيا التي كانت سياستها متجهة نحو أوروبا وقتئذ، بدأت تغير من اتجاهاتها إزاء تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط وذلك على خلفية الطفرة النفطية والحرب العراقية الإيرانية. إن الاهتمام الذي أولته تركيا في المدة الأخيرة إلى الشرق الأوسط على إثر الثورات العربية لا يعكس طبيعة إدارة حزب العدالة والتنمية الحالية فحسب، بل إن ترسيخ التوجه نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية الكامن وراء ذلك يعتبر أمرا مهما. وعلى أية حال، يمكن القول بأن الثورات العربية الحديثة منحت تركيا فرصة أخرى، على إثر التطورات الحاسمة في إيران وإسرائيل سنة ١٩٧٩، لكي تلعب دورا رئيسيا في إرساء نظام إقليمي شرق أوسطي.

أشترت أنفا إلى التماسك الداخلي للنظام الإقليمي وأن إرساء هذا النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى أقاليم أخرى، يتوقف قبل كل شيء على تطوير تعاون اقتصادي يمكّن من تحقيق تنمية متزامنة، كما توضحه العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط. لكنه يصعب توفير شروط عملية لتطوير نظام أمني من خلال تعاون اقتصادي متعدد الأطراف، كما يتضح لنا من خلال العرقلة التي واجهت مخطط تأسيس بنك للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي كانت اليابان قد شاركت فيه إثر اتفاقية أوسلو. فمن الصعب تصور إمكانية إنشاء اتحاد عربي زائد ٣ (إيران، تركيا، إسرائيل)، على غرار آسيان زائد ٣، أو منظمة تعاون شرق أوسطي في المستقبل القريب. ومع ذلك فليس هنالك شك بأن الوقت قد حان للتفكير في إرساء إطار دبلوماسي في المدى الطويل للتفاعل مع الشرق الأوسط من خلال توظيف التجارب الماضية. وينبغي تنفيذ ذلك من خلال تحديد موقف اليابان تجاه الشرق الأوسط والسعي في نفس الوقت إلى إدراك أن حالة فشل العديد من السيناريوهات الماضية واضطلاع فاعلين خارج نطاق الدولة بدور فاعل إنما هو جزء من عملية تكريس مبدأ الدولة الوطنية، ولا بد كذلك من تحليل الوضع الراهن برصانة ريثما يراجع الشرق الأوسط فهمه لليابان وتوقعاته منها.

الملخص

شهدت موجات الثورات العربية، التي أثارها انتفاضتان شعبيتان عظيمتان في بلدين محوريين جنوب البحر المتوسط، تونس ومصر، اتساعاً فورياً شمل بلدانا عربية أخرى. كما كان لها بالغ الأثر في بروز حراك شعبي سياسي أدى إلى التظاهر بالشوارع في مختلف أرجاء العالم سنة ٢٠١١. وقد كشفت الطبيعة المتشابكة لهذه الموجات السياسية عن «ترابط» في الأنظمة الإقليمية، كالنظام العربي الإقليمي أو النظام الشرق أوسطي. إلا أن هذه الانتفاضات تسببت في استفحال «أزمات» في بعض البلدان، وعلى وجه التحديد أزمات طالمت أنظمة للدولة الوطنية التي تأسست منذ مائة سنة في هذه المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وتزامنت تلك الأزمات مع أحداث وحشية اقترفتها جماعات إسلامية متطرفة. وقد صدم الشعب الياباني بعملية القتل التي تعرض لها الرهائن اليابانيون في عين أميناس بالجزائر في يناير ٢٠١٣ على أيدي إرهابيين ينتمون إلى القاعدة. لذا أصبحت الأوساط السياسية اليابانية تنظر باهتمام كبير إلى مسألة استشرف مستقبل منطقة البحر المتوسط والعالم العربي والشرق الأوسط بالخصوص بغية صياغة توصيات سياسية يمكن من خلالها أن تسهم اليابان على النحو الأمثل في ضمان استقرار المنطقة. تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض النتائج التي أسفر عنها مشروع بحث يتناول مخططات لسيناريوهات محتملة في الشرق الأوسط تحت إشراف مركز أبحاث ياباني رائد متخصص في مجال العلاقات الدولية.